

لطيفة الفهد: العنف ضد المرأة الكويتية حالات فردية

إيليا فهمي

لمؤسسة الأمم المتحدة (اليونسكو)، على ما قدمته من خدمات تعليمية وصحية وتوعوية للمرأة وللعالم ككل.

من جانبها قالت المنسق المقيم للأمم المتحدة في الكويت فاليري كليف: «يجب أن تحتفل بيوم المرأة العالمي، لأنه زاهر بإنجازات المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفرصة لنا لإعادة النظر والتفكير في حالة البلدان نحو إنجازات المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من الإنجاز أكثر في جميع المجالات».

وأطلبت بمشاركة جميع الأفراد والمنظمات والحكومات في إيقاف العنف ضد المرأة، مؤكدة الحاجة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية لدعم المرأة.

أما عضو مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية فاطمة حسين، فقالت: إن تخصيص يوم عالمي للمرأة، من أجل عكس صور التقدم للبلاد والشعوب والدعوة إلى التغيير الإيجابي الذي يصب في مصلحة المرأة، معددة بعض مشكلات المرأة العربية، ومنها الخلافات الأسرية نتيجة الجهل بقيمة العلاقة الربانية والمسؤولية الملقاة على الطرفين وصيانتها، والمبالغة المفرطة في التمييز بين الذكور والإناث منذ لحظة الولادة، وانتشار ثقافة إسكات صوت المرأة والغاء الآخر.

وصفت رئيسة الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية رئيسة لجنة شؤون المرأة الشبيخة لطيفة الفهد، المرأة الكويتية بأنها «معززة ومكرمة حتى قبل ظهور الثروات»، نافية وجود ما يسمى بالعنف ضد المرأة «إلا في حالات فردية تخضع لحكم القانون».

وقالت، في الكلمة التي ألقته في الندوة التي نظمتها الاتحاد مساء أول من أمس في فندق الشيراتون تحت عنوان «العنف ضد المرأة»، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: «إن المرأة الكويتية أصبحت تبدي رأيتها في كل شيء، ووصلت إلى درجة كبيرة من العلم والثقافة، وتولت وظائف سياسية وتكنولوجية وعلمية، إضافة إلى أنها مؤهلة للدراسة في الجامعات داخل الكويت وخارجها».

ووصفت الشبيخة لطيفة الفهد المرأة الكويتية بأنها «ذكية ومتعلمة وتحيط علماً بالأحداث التي حولها من قضايا وتطلعات، ولها مشاركات عدة على المستويين الإقليمي والعالمية؛ سياسية وإنسانية»، داعية المواطنين إلى التآلف والتعاون للنجاح في الوصول إلى مقاعد مجلس الأمة وأعربت الشبيخة لطيفة الفهد عن شكرها



جانب من المؤتمر

(تصوير: نايف العقلة)

العازمي: المجلس المنحل شهد انحداراً في لغة الحوار وتعسفا في الأداء

على جدولة مديونيات المواطنين أو إقرار هذا القانون ولكن للأسف التشنجات النيابية حالت من ذلك لافتاً إلى أنه خاطب أحد النواب المستجوبين عقب قرار حل مجلس الأمة بأنه كان سبباً في إحتجاب 50 نائباً في الانتخابات وإشغال البلد منوهاً أن النائب المذكور كانت ردهه وحججه واهية وشدد على أهمية خطاب الأمير مشيرا إلى أن سموه كرر كلمة خطر خلال الخطاب 6 مرات.

وأعرب عن تخوفه من أن يأتي نواب «مزرعون» لضرب الديمقراطية في الكويت مستغرباً أن يوجه النواب المستجوبين استجواباتهم لرئيس الوزراء مباشرة. وقال العازمي إن بعض النواب مدفوعون من الخارج ويعملون وفقاً لأجندات خاصة لخراب البلد داعياً الناخب إلى حسن الاختيار في هذه المرحلة الحساسة.

وأردف قائلاً الكويت فيها خير وناس صالحون وإذا تعاونت السلطتان ستعود الكويت درة الخليج ولا بد أن تكون الحكومة قوية وتواجه.. وستجد من يقف معها من النواب ويعينها في انتشال الكويت من الاوضاع المتردية.

وقال العازمي إن تحقيق الرغبة الاميرية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري يستلزم تضامير الجهود والتعاون فيما بين السلطتين متمنياً أن تترق الكويت بنواب يعملون لصالح الكويت.

وأكد العازمي أنه يترشح لمجلس الأمة كمستقل ينتمي إلى حزب «الكويت» مبيناً أنه يمثل جميع أطراف المجتمع وعند كل الأوان الطيف الاجتماعي سواسية داعياً الجميع إلى التعاون في كلمة صاحب السمو فيما قال وعدت إلى الشعب الكويتي «مشيرا إلى أن حل من الأمير للمجلس حلاً دستورياً إنما كان يعبر عن إيمان سموه بالديمقراطية.



مخالد العازمي

وأندحت وكانت النتيجة توالي الاستجوابات عليها واحداً تلو الآخر وهذا بسبب مستشاري رئيس الوزراء الذين لم يكونوا موفقين في مشورتهم لرئيس الحكومة.

وأكد العازمي أننا لمسنأ حزن سمو الأمير في مقابلتنا له خلال الفترة الأخيرة بسبب الأوضاع السياسية مشيراً إلى أنه إذا حدث وسقطت مؤسسات الدولة بسبب الأزمة المالية فهذه ستكون جريمة يتحملها المجلس والحكومة.

وأشاد في هذا الصدد بقانون القرض العادل الذي قدمته مجموعة من النواب من بينهم النواب مرزوق الغانم وعبد اللطيف العميري وعلي الراشد وكان يقضي بمنح كل مواطن مبلغاً قدره 10 آلاف دينار مبيناً أن هذا القانون يحقق العدالة للجميع.

وأضاف العازمي: دفعنا بقوة نحو هذا القانون حتى نحاصر الحكومة ما بين الموافقة

قال مرشح الدائرة الأولى النائب السابق مخلد العازمي إن الأزمة السياسية التي عصفت بالسلطتين في الآونة الأخيرة لا تخفى على أحد. معرباً عن أسفه لأن يكون الأمر كذلك في ظل دستور الكويت الذي هو من أفضل الدساتير. مشيراً في الوقت ذاته إلى تعسف بعض النواب السابقين في تفعيل أدواتهم الرقابية ما أدى إلى قصر عمر المجلس.

وأضاف العازمي الذي كان يتحدث في الندوة التي أقيمت في ديوانيته أول من أمس وحملت عنوان «الأزمة السياسية- ظروف وأسباب»، أن هناك نواباً ركزوا في أدواتهم الدستورية على رئيس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد دون الوزراء المختصين حتى قدمت ثلاثة استجوابات متتالية، مشيراً إلى أن هذا يعد تعسفاً غير مقبول معرباً عن حزنه من انحدر لغة الحوار بين النواب فيما بينهم وبين الوزراء إلى الحد الذي كاد أن يصل إلى الاشتباك بالأيدي مشيراً إلى أن الشعب أوصل 50 نائباً إلى قاعة عبدالله السالم ليجلبوا له حقوقه وليس ليتفرغوا للتناحر.

وأكد أن تدني لغة الحوار كان أحد الأسباب الرئيسية في الأزمة السياسية مبيناً أن الحكومة هي الأخرى متردة في قراراتها بالرغم من وجود نواب عقال في المجلس السابق يريون الإصلاح والإنجاز.

وزاد العازمي قائلاً إن قرار حل مجلس الأمة كان قراراً صائباً وحكيماً من صاحب السمو أمير البلاد لأن الأمور وصلت حدتها لافتاً إلى أنه كان هناك 38 نائباً يؤيدون الحكومة وأخطابها بأن الأغلبية النيابية معكم.. وهذا كان أثناء الاستجواب المقدم من النواب محمد هايف ووليد الطبطبائي وعبدالله البرغش.

وأوضح أن الحكومة لم تتعاون مع الأغلبية النيابية وجاءت يوم جلسة الاستجواب

الدولية: القضاء هو الفيصل في تجارة الإقامات

عبدالله المنصور

«450 صفحة تتضمن معلومات مهمة عن بعض الشركات التي تحوم حولها الشبهات، في تجارة الإقامات، قدمتها وزارة الشؤون إلى مجلس الأمة».

هذا ما أكده وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر الدولية، مبيناً أن الوزارة لا تستطيع اتهام أحد، وأن الفيصل في هذا الموضوع هو القضاء، كاشفاً عن أن التحركات مع وزارة الداخلية لا تزال قائمة لمعرفة تجار الإقامات، مؤكداً أن الفترة الحالية هي فترة المعركة ضد هؤلاء التجار. جاء تأكيد الوزير الدولية خلال حضوره ندوة في ديوان النائب السابق والمرشح لمجلس الأمة عن الدائرة الرابعة مبارك الخرينج، مساء أول من أمس بحضور وكيل وزارة الشؤون محمد الكندري، ورئيس مجلس الإدارة المدير العام لهيئة العامة للشباب والرياضة فيصل الخزاف. وقال الدولية: «إن تلبية دعوة الحضور لديوان الخرينج، كانت قبل حل مجلس الأمة، ولو لم ينسحب لها قبل الحل لكان هناك حديث آخر، حتى نزهة الحكومة من التدخل في الانتخابات».

وتحتي الدولية من المرشحين أن تتصف حملاتهم بحسن الأخلاق، والتعامل مع الآخرين، مطالباً في الوقت ذاته بعدم اللجوء إلى التجريح الشخصي.

من جانبه رحب صاحب الدعوة المرشح مبارك الخرينج بالحضور، مثنياً على الوزير الدولية، ومستعرضاً جهوده في الوزارة. من جانب آخر أصدر وزير الشؤون بدر الدولية قراراً بتشكيل فريق عمل لمعالجة الملفات العالقة بقطاع العمل برئاسة مدير إدارة الرقابة والتفتيش حمود الحمد، وعضوية ممثلين عن إدارات التفتيش وعلاقات العمل وإدارات العمل، وقانونيين وممثلين من إدارة الحاسب الآلي، على أن يقوم فريق العمل برفع تقرير تفصيلي بأوضاع الملفات العالقة في حدود فترة لا تتجاوز 3 أشهر.

الجمهور يخوضها في الرابعة

أعلن فايز غنم الجمهور عن عزمه خوض انتخابات مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الرابعة، حيث باشر في إجراء اتصالاته مع أبناء الدائرة ومع المقربين منه.

وأكد الجمهور أن قرار

خوضه الانتخابات يأتي ليتبرج رغبة التغيير التي يتطلع إليها الشعب الكويتي وتحقق التطلعات نحو التنمية والبناء، ولخدمة أبناء الدائرة، وسيعمل قريباً عن حموى برنامجها الانتخابي.

شراء الأصوات .. إحدى السليات الانتخابية في الكويت

لم تخف في الدوائر الخمس.. بل ترسخت وانكشفت؟

تحليل إخباري

علي باجي

العوذي مدير عام الإدارة العامة للباحث الجنائية أعلن غير مرة في تصريحات متفرقة لوسائل الإعلام: أن أجهزة وزارة الداخلية بشكل عام، وجهات المباحث الجنائية بشكل خاص لن يتوانى في ضرب أي مظاهر سلبية تعكر صفو العرس الديمقراطي لدولة الكويت. وأن عملية ضبط شراء الأصوات التي نجح فيها رجال المباحث تأتي لتؤكد عزم وزارة الداخلية على محاربة جميع أوجه الفساد، سواء كان إدارياً أو مالياً، كما أنها تؤكد عزم الأجهزة الأمنية على تطبيق القانون على الجميع من دون تمييز. وعن نية جهات المباحث مواصلة عمليات مدهامة القرعيات وضبط المرشحين، قال العوذي إن جهات المباحث سيواصل العمل بكل قوة وحزم في عملية تطبيق القانون على الجميع.

وعلى صعيد متصل قال مصدر أمني: إن الإدارة العامة للمباحث سحرت إمكاناتها لرصد عمليات شراء أصوات في الدوائر الخمس كلها، وأنها تقوم بعملية بحث وتمحيص خلال هذه الأيام، وفقاً للمعلومات ترددها من مخبريها حول وجود عمليات شراء أصوات بشكل مباشر وغير مباشر. ومن الجدير بالذكر أن الإدارة العامة للمباحث الجنائية أحالت قضيتي شراء الأصوات في الدائرتين الثالثة والخامسة إلى القضاء، حيث شهدت مثول عدد من السيدات أمام النيابة، كما مثل عدد آخر بتهمة المشاركة في انتخابات فرعية في الدائرة الرابعة.

وأول عملية شراء أصوات كانت في مجلس 1981 وتحديداً في الدائرة السادسة عشرة (العمرية)، وتتعد أساليب شراء الأصوات بدءاً من الدفع النقدي وهو الشكل المباشر، وهناك طرق غير مباشرة مثل تأثيث الدواوين والبيوت وتذاكر السفر، وفي الفرجيات تزاد ظاهرة شراء السيارات لاسيما الجيوب، وفي الانتخابات الفرعية تتم العملية بشكل مباشر دون تردد أو وجل، كما تكثر خلال هذه الفترة ظاهرة بيع المجاميع وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها أيضاً في الانتخابات الفرعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه على هذا الصعيد هو كيفية التناكد من حصول المرشح على أصوات هذه المجاميع من الناخبين الذين دفع لهم؟ يرى بعض المتابعين أن هذه الجزئية لها عدة أساليب، منها أن يقوم بتصوير ورقة الاقتراع عن طريق الهاتف النقال المزود بكاميرا، وثانيها أن الناخب بعد أن يدلي بصوته يقوم بكشف ورقة الاقتراع إلى مندوب المرشح الموجود باللجنة.

ستظل ظاهرة شراء الأصوات من القضايا الاجتماعية التي من الصعب القضاء عليه نظراً لتنوع أساليبها، وصعوبة كشفها خاصة التي هي من النوع غير المباشر، وهذه المعالم الانتخابية تتكرر باستمرار مع كل انتخابات نيابية، على الرغم من التشدد الذي أظهرته وزارة الداخلية تجاه القائمين عليها.

5 أيام

انتخابات فرعية وتصفيات طائفية

د. علي الزعبي

ما إن تم إعلان حل مجلس الأمة، حتى بدأت التشاورات القبلية والطائفية والفتوية في اصطفاك عنيف ضد مدينة المجتمع، وضد القانون، وضد أعراف العمل السياسي السليم، وهو أمر متوقع في ظل توزيعه الدوائر الخمس التي تعد أرضاً خصبة لمثل هذه الاصطفافات البغيضة!

إلى أين نحن سائرون وكل يعلي من شأن القبيلة أو الطائفة أو الفتنة فوق شأن الوطن؟ تساؤل مهم يعكس مازق التخندق الذي بدأ يظهر علناً في المجتمع الكويتي في السنوات الأخيرة، وهو أمر محزن جداً لأن من يؤسسون لهذا الأمر هم من الشباب المتملم الذي يفترض فيه أن يكون أكثر وعياً بمخاطر مثل هذه التخندقات.

كل قبيلة تحشد أبناءها، وكل طائفة مذهبية تحشد أبناءها، وكل جماعة عرقية تفعل ذلك، وكل فئة طائفية أو عائلية تفعل المثل، والخاسر الكبير هو الوطن، الذي بدأ يتم تمزيقه قليلاً وطاقفياً وعرقياً وفتوياً، من أجل تحقيق مكاسب ذاتية لا علاقة لها بأمن هذا الوطن أو مستقبله!

لقد طالب صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد أبناءه أن «يعينوه» من خلال الاختيار الجيد لمن يمثلهم في البرلمان، ولكن هذه المطالبة السامية ذهبت سدى، لأن من نريدهم أن يعينوا صاحب القرار على إدارة البلد إدارة جيدة تحزبوا لجماعاتهم الخاصة، ولم يهتموا بالكويت وأهلها.

مؤلم جداً هذا الأمر .. والأكثر إيلاماً هو الانغماس فيه، وكأن لا مخرج سواه. إن البلد تزع بالكفاءات وأصحاب البرامج الوطنية الطموحة، واختيارهم واجب بغض النظر عن مرجعيتهم الاجتماعية، وهم قادرون على أن يكونوا ممثلين صالحين لنا في البرلمان.

اليوم نحن إما مع الكويت وإما مع الجماعة الخاصة بنا، وعلينا أن نكون واضحين جداً في موقفنا هذا.. فإما عز للبلد .. وإما عز للجماعة الخاصة.. وشتان بين هذين الأمرين.. فعزة البلد فيها أمن واستقرار وعدالة .. وعزة الجماعة فيها كره وبغضاء وعداء من شأنه أن يعصف باستقرار الوطن والإنسان. أيهما نختار؟

ali.alzuabi@awan.com

الغانم: المجلس السابق ضيّع أولوياته

سامي مجبل

أعلن النائب السابق مرزوق الغانم ترشحه لعضوية مجلس الأمة عن الدائرة الثانية، متمنياً على الناخبين والمرشحين وبعض النواب السابقين الذين أداء مميّزاً في المجلس السابق عدم العزوف عن المشاركة في الانتخابات القادمة.

وانتقد الغانم خلال حديثه في ندوة (الكويت.. إلى أين) التي أقامتها اللجنة الاستشارية للطلبة المتفوقين بكلية العلوم الإدارية يوم أمس الاثنين، أداء السلطتين التنفيذية والتشريعية، مقترحاً تقديم خطط التنمية وبرامج عمل الحكومة بقانون لأن هذا من شأنه أن يمكن السلطة التشريعية من محاسبة الحكومة بطريقة واضحة وبعيدة عن الاستخدام السيئ للادوات الدستورية بما فيها حق الاستجواب الذي تحدث عنه الغانم بإسهاب.

وتطرق الغانم إلى فكر المشروع ورؤيته لمنظومة الاستجواب ومحاضر المجلس التأسيسي التي دارت خلالها نقاشات حول حق استجواب رئيس مجلس الوزراء حيث قال إن تلك النقاشات توصلت وقتها إلى نتيجة مفادها أن الشعب الكويتي تربطه علاقة وثيقة بالأسرة الحاكمة وهو قادر على اختيار نواب يحسنون استخدام هذه الأداة الدستورية التي لا تستخدم إلا نادراً، ولكننا نجد اليوم أن الاستجوابات العينية اختلفت بالاستجوابات الحقيقية في مجلس الأمة.

وأكد الغانم أن مجلس الأمة السابق ضيّع أولوياته بسبب طلبات تعجيل بعض القضايا رغم اتفاق النواب على سلم الأولويات عند بداية الانعقاد، مؤكداً أن مجلس الأمة يتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الشعب الكويتي.



(رشيف)

سليات الاختيار متى تتلاشى؟